

حجاي مطر (\*)

## العمل المنظم في الصحافة الإسرائيلية : السقوط، الصعود والتحديات الكبيرة في الطريق

مكاتب أصحاب الصحيفة في الطابق ٤٤ في مباني يزرعيلي ووصلوا إلى بيت دانكنر في حي الأثرياء "هرتسليا بيتوح"، ودخلوا في مواجهات مع الشرطة والحرس الشخصي، وتوجهوا إلى الكنيست والمحاكم. ومن ثم أعلنوا الإضراب ليوم واحد - هو الإضراب الأول في "معاريف" منذ أكثر من ثلاثين عاماً؛ وقاموا بخطوة أخرى أدت إلى سيطرة الصحفيين على الصحيفة.

ومع تصاعد النضال تقلصت سيطرة رب العمل على ما نُشر في "معاريف"، وتعززت استقلالية الصحفيين. وقد غطت الصحيفة والموقع الإلكتروني بصورة شاملة ولأثقة نضال المستخدمين أنفسهم ضد الإدارة، إلى جانب ردود الإدارة - حسب ما هو متعارف عليه في كل تقرير صحفي آخر - ولم تتغير التغطية الصحافية للنضال فقط، بل تغير العمل الصحافي كله. فقد اتخذت الصحيفة موقفاً أكثر

وصلت صحيفة "معاريف"، التي كانت ذات مرة الصحيفة الأكبر والأكثر تأثيراً في إسرائيل، في خريف عام ٢٠١٢، إلى الإفلاس. لم تستطع الصحيفة التي امتلكها في تلك الفترة ملك الأموال نوحى دانكنر، تسديد ديونها، ومع انهيارها تكتشفت ديون طائلة بقيمة عشرات الملايين للعاملين، بما في ذلك ديون لصندوق التقاعد وتعويزات لم تدفع حسب القانون.

وبعد نحو عشرين عاماً بدون عمل منتظم في "معاريف" انتظم بسرعة جميع العاملين في الطباعة والنشر والإداريون والصحافيون وانطلقوا للنضال؛ أغلقوا الشوارع في تل أبيب والقدس، واقتحموا

(\*) حجاجي مطر، صحفي وناشط سياسي - اجتماعي؛ وهو محرر الموقع الإخباري المستقل "سيحاه مقوميت" (باللغة العبرية)، وهو كاتب في مجلة ٩٧٢ (باللغة الانجليزية)، وعضو قيادة منظمة الصحفيين في إسرائيل.

كانت السنوات الثلاث الأخيرة سنوات صعبة بالنسبة للصحافة الإسرائيلية. فمن جهة أصابها الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الصحافة المطبوعة، وكذلك التقليل في سوق النشر والإعلان الذي جاء في أعقاب الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١؛ ومن جهة ثانية، جاءت المبادرات لسنّ قوانين تقيّد الصحافة وشهدنا تقديم الصحافي أوري بلاو للمحاكمة، والذي كان قد كشف استناداً إلى وثائق سرّية عن تعليمات وأوامر من الجيش بالاعتداء على حياة الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون؛ ومن جهة ثالثة، جاء الملياردير اليهودي- الأمريكي شلدون إدلسون بصحيفة "يسرائيل هَيوم"، وهي نشرة دعائية لصالح بنيامين نتنياهو بلباس صحيفة،

ازدهار الكرّز. رائحة التحرّر من الإدارة مُسكرة بالتأكيد. نأمل أن يدوم العطر الذي تطيّب به الصحافيّون في الأيام الأخيرة فيحملوه معهم حيثما اتّجهوا".

تجولّ في تلك الأيام مستخدّم "معاريف" في أروقة مبنى الصحيفة وهم خائفون، ولكن الواحد منهم كان يعتمد على الآخر وكانوا يؤيدون بعضهم بعضاً كأبناء عائلة، وكانوا يسرون منتصبي القامة مرفوعي الرأس لأول مرّة منذ زمن طويل. كانوا فخورين بالعمل الصحافي الذي قاموا به أكثر من أي مرّة سابقة.

ولكن، كما توقّع بريسكو، كان ذلك لزمناً محدود فقط. لقد تجددت خلال فترة قصيرة الصراعات بين المستخدّمين والإدارة الجديدة، التي انتهكت هي الأخرى حقوقهم، ولم تفلح في التعاون معهم من أجل ترميم المكانة العامّة لصحيفة "معاريف". في آذار ٢٠١٤ انهارت الصحيفة مرّة أخرى، وظهرت ديون بمئات الملايين استحقّت للمستخدّمين الذين خرجوا مرّة أخرى إلى الشوارع - ولكن دون أن تقوم للصحيفة قائمة هذه المرّة. تم في النهاية بيع الصحيفة بصفتها علامة تجارية شهيرة، بدون مستخدّمين تقريباً. في الوقت الحاضر يعمل صاحب آخر للصحيفة على تأسيسها من جديد.

أروي هذه القصة ليس بصفة مراقب خارجي؛ فقد كنت رئيس لجنة الصحافيين في "معاريف" وقت الأزمة، وهي لجنة أقيمت قبل الانهيار الأول بأشهر قليلة فقط. وإلى جانب هذا النجاح النسبي في النضال، قرّر شلومو بن تسفي فصلي من العمل في تشرين الثاني ٢٠١٢ بسبب نشاطي في اللجنة، وكذلك بسبب مواقفي اليسارية ونشاطاتي ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. لاحقاً، قرّرت محكمة العمل إلغاء هذا الفصل.

جراً في تغطية مواضيع اجتماعية، ولم يخش الصحافيون الإعراب عن تضامنهم مع عاملين آخرين خاضوا النضالات والإضرابات في تلك الفترة، كذلك لم يخشوا الكتابة النقدية حول أولئك الذين اعتبروا ذات مرّة فوق النقد بسبب قربهم من صاحب الجريدة أو رئيس تحريرها.

وقد نجح المستخدّمون في استعادة معظم أموالهم المستحقة بفضل انتظامهم النقابي ونضالهم والإجراءات المتعلقة بالإعلان عن الإفلاس، ونجحوا في التوصل إلى والتوقيع على اتفاق جماعي مع صاحب الصحيفة الجديد، المستوطن شلومو بن تسفي، مالك الصحيفة الدينية-القومية "مكور ريشون"، والذي اشترى "معاريف" من دانكر ووعد بتشغيل المئات منهم. كان هذا هو الاتفاق الجماعي الأول في الصحافة التجارية في إسرائيل منذ سنوات التسعينيات. وقد استمرّ الصحافيون في نشر الحتلات حول أوضاعهم من على صفحات الجريدة حتى في الفترة الموازية للمفاوضات مع بن تسفي.

في تلك الفترة كتب أورن بريسكو في مجلة نقد الإعلام، "العين السابعة"، أنه "من الصعب أن يخطر على البال صحيفة أخرى تستطيع أن تكتب تقارير عن نفسها مثلما تفعل "معاريف" في هذه الأيام..." "الأفضلية الكبيرة التي تمتلكها "معاريف"، والتي تسمح لمراسليها بحرية التعبير، تكمن في حقيقة كون الصحيفة موجودة في منطقة انتقالية - الإدارة القديمة غادرت والجديدة لم تدخل بعد. من جهة، بلغ العاملون ذروة التشكّك والخوف على الوجود والإحباط، وفي المقابل فإن الصحيفة هي في نهاية الأمر وفي الحقيقة للصحافيين، وهم يعملون فيها وفق أفضل مواقفهم وأحكامهم. المشهد مثير، ولكنه قصير، ولأولئك الذين يحبّون الصورة - هو مثل موسم

منذ تلك الفترة وحتى اليوم أنا أعمل بصفتي عضواً في قيادة منظمة الصحفيين في إسرائيل، التي أقيمت في كانون الأول ٢٠١١، وبناءً عليه فإن الرؤية التي سأقترحها فيما يلي حول عالم العمل المنظم في الصحافة الإسرائيلية هي رؤية مشاركون فعالين في نضال مستمر. وكما هو الحال في تلك الأيام التي كتبنا فيها في "معاريف"، سأحرص الآن أيضاً على محاولة الكتابة بشكل لائق ومهني. ولكن يجب على القراء أن يتذكروا الزاوية الخاصة التي أنطلق منها في الكتابة.

## الأزمة في الصحافة

### وظهور الطبقة العاملة في الإعلام

كانت السنوات الثلاث الأخيرة سنوات صعبة بالنسبة للصحافة الإسرائيلية. فمن جهة أصابتها الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الصحافة المطبوعة، وكذلك التقليل في سوق النشر والإعلان الذي جاء في أعقاب الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١؛ ومن جهة ثانية، جاءت المبادرات لسنّ قوانين تقيد الصحافة وشهدنا تقديم صحفيي أوري بلاو للمحاكمة، والذي كان قد كشف استناداً إلى وثائق سرية عن تعليمات وأوامر من الجيش بالاعتداء على حياة الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون؛ ومن جهة ثالثة، جاء الملياردير اليهودي - الأميركي شلدون إدلسون بصحيفة "يسرائيل هيويم"، وهي نشرة دعائية لصالح بنيامين نتنياهو بلباس صحيفة، انبثقت في سماء الصحافة قبل سبع سنوات. وأصبحت "يسرائيل هيويم" في السنوات الأخيرة الصحيفة الأكثر انتشاراً في إسرائيل، حيث أنها توزع مجاناً وتنشر الإعلانات التجارية بأسعار متدنية جداً - وبذلك ألحقت الأضرار بسوق الصحافة كلة. انهارت صحيفة "معاريف" مرتين، وانهارت صحيفة "مقور ريشون" مرة واحدة، وفقدت صحيفة "هآرتس" الليبرالية - اليسارية موقعها في قائمة الصحف المقروءة في إسرائيل، ولذلك توقف الدعم الحكومي لها، واضطرت إلى تقليص عدد العاملين في تحرير الصحيفة. كما أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" التي يطلق عليها لقب "صحيفة الدولة" تمرّ في ضائقة بحيث قلّصت أجور مستخدميه.

وفي غضون ذلك، يتواجد سوق العمل الصحفي التلفزيوني في حال تأرجح؛ سلطة البث، الهيئة العامة التي تشغل وتدير طيلة عشرات السنين البث الإذاعي والتلفزيوني في الدولة، تخضع لإجراءات التصفية وسوف يتم استبدالها بسلطة جديدة لا يعرف طابعها حتى الآن، ولكن ما يبدو هو أن العمل الصحفي فيها سيتأثر من السياسة التي ستُمليها المكاتب الحكومية؛ واستمرار وجود

شركتي الأخبار الآخرين - القناة الثانية الكبرى والقناة العاشرة الأصغر - مرهون بالقرارات التي من المتوقع أن يتخذها الكنيست خلال الأسابيع القليلة، والقرارات الحاسمة والأكثر دامية في هذا المجال سوف يتخذها بنيامين نتنياهو، الذي عين نفسه مؤخراً وزيراً جديداً للإعلام بعد أن أصبح جلعاد أردان وزيراً للداخلية.

يخشى الكثيرون من أن قدرة الحكومة على تصميم وتشكيل مستقبل الشركات الإخبارية بواسطة التشريع القريب سوف تؤثر بشكل سلبي في قدرة هذه الشركات على توجيه النقد للقيادة السياسية، كما أن قسماً من القوانين المرتقبة من شأنه أن يعزّز قدرة أصحاب رؤوس الأموال على التأثير في مضامين الأخبار التي تقدمها شركات الأخبار في التلفزيون. وعلى صعيد الإعلام الإسرائيلي يبدو اليوم أن المكان المستقر الوحيد هو محطة الراديو العسكرية.

كل هذه الأسباب، وغيرها، أدت إلى فصل مئات الصحفيين. ومن المتوقع أن يخسر المئات غيرهم أماكن عملهم في المستقبل القريب، فيما تبحث الصحافة عن طريقها من جديد في عصر الإنترنت واستهلاك الأخبار من المواقع الإلكترونية وبشكل مجاني. ويذكر، في هذه المناسبة، انتشار ظاهرة الترويج الخفي والمضامين التجارية في قلب المواقع الإخبارية، وتلاشي الحد الفاصل بين العمل الصحفي والتسويق وبيع الأخبار مقابل المال. عدم الاستقرار هذا يزيد من تبعية الصحفيين للناشرين، ولذلك - حسبما أدعي - يقلص من قدرتهم على أن يكونوا نقديين وجريئين بدرجة كافية لتزويد الجمهور بأفضل الخدمات، وهو ما يحق له.

وفي المقابل، ومع ارتباط المسألة بكل هذه الأسباب، شكّلت السنوات الثلاث الأخيرة فترة ازدهار جديد للعمل المنظم في الصحافة في إسرائيل. فالضائقة الاقتصادية ذاتها والاحتجاج الاجتماعي والتهديدات من قبل رأس المال والسلطة وعدم الاستقرار، كلّها أمور أدت إلى إقامة "منظمة الصحفيين في إسرائيل"، والتي انضم إليها نحو ٢٦٠٠ صحفي. وقد أقيمت لجان في عشرين وسيلة إعلام مختلفة، تشمل كل وسائل الإعلام المركزية تقريباً. مكانة فئة "الموهوبين" - وهم مجموعة قليلة العدد من الصحفيين المشهورين الذين يتقاضون أجوراً ممتازة - أصبحت متناسبة مع مكانة مئات وآلاف الصحفيين الذين يقومون بعمل يومي شفاف ولا مرئي تقريباً ويعملون في ظروف تكاد لا تُحتمل. وفوق كل ذلك، فإن المنظمة تترسّخ مرة أخرى كجزء لا يتجزأ من الشكل الذي يفهم فيه الصحفيون بيئة عملهم والوسائل المتوفرة لهم في نضالهم من أجل ظروف العمل، وكذلك من أجل آداب المهنة وحرية الصحافة.

شكّلت السنوات الثلاث الأخيرة فترة ازدهار جديد للعمل المنظّم في الصحافة في إسرائيل. فالضائقة الاقتصادية ذاتها والاحتجاج الاجتماعي والتهديدات من قبل رأس المال والسلطة وعدم الاستقرار، كلّها أمور أدّت إلى إقامة "منظمة الصحفيين في إسرائيل"، والتي انضمّ إليها نحو ٢٦٠٠ صحفي. وقد أقيمت لجان في عشرين وسيلة إعلام مختلفة. تشمل كلّ وسائل الإعلام المركزية تقريباً. مكانة فئة "الموهوبين" - وهم مجموعة قليلة العدد من الصحفيين المشهورين الذين يتقاضون أجوراً ممتازة - أصبحت متناسبة مع مكانة مئات وآلاف الصحفيين الذين يقومون بعمل يوميّ شفاف ولامرئيّ تقريباً ويعملون في ظروف تكاد لا تُحتَمَل.



"هآرتس" .. أصل البلاء العمالي.

فإن التغيير الذي أحدثته في طريقة تشغيل الصحفيين ظلّ مستمرّاً. توسّع الاقتصاد الإسرائيلي في سنوات التسعينيات وتوسّع معه سوق الإعلام المحلي. تأسست صحف محلية وصحف اقتصادية ومجالات كثيرة، وجرى استيعاب العاملين فيها حسب اتفاقيات فردية. توسّعت الصحف الكبيرة وازدادت غنىً وصرف الناشرون مبالغ مالية كبيرة من أجل إغراء العاملين واستيعابهم أو نقلهم إلى نظام العمل باتفاقيات فردية بدلاً من الاتفاق الجماعي. أقيمت القناة الثانية الجديدة وبعدها القناة العاشرة، وإضافة إليهما افتُتحت محطات إذاعية جديدة بمُلكية خاصة - وبذلك انتهى احتكار البث التلفزيوني والإذاعي في يد الدولة. وفي جميع وسائل الإعلام هذه، جرى استيعاب صحفيين غير منظمين في نقابات، وهكذا كان الأمر مع افتتاح المواقع الإخبارية على الإنترنت في سنوات الألفين. لم تردّ نقابات الصحفيين الثلاث على التغييرات الجارية في سوق الإعلام، ولم تحاول تجديد نشاط اللجان في الصحف، ولم

### المصائب بدأت مع صحيفة "هآرتس"

لكي نفهم التطوّرات الأخيرة هذه، يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء وأن نستعرض التطورات التي جرت على فرع الصحافة في إسرائيل وكذلك علاقات العمل فيه. وفي هذا المقام ينبغي توضيح أن المقال يتناول فقط الصحافة المركزية العبرية في إسرائيل، وذلك من حيث أنّ وضعية الصحافة الفلسطينية في مناطق الـ٤٨، والصحافة تحت الاحتلال - التي عانت دائماً من المعاملة الخاصة من جانب الشباك والشرطة، وكذلك تجربة صحافة القطاعات الأخرى في إسرائيل (الصحافة الروسية وصحافة الحريديم وغيرها) مختلفة بدرجة كبيرة ومن الأنسب بحثها في مقال منفصل.

كان معظم الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الكبيرة في إسرائيل حتى سنوات الثمانينيات منظمين في ثلاث نقابات مهنية على أساس مناطقي: في تل أبيب والقدس وحيفا. كان الصحفيون يعملون ضمن إطار اتفاقيات عمل جماعية وفُرت لهم الحماية والاستقرار في العمل، إلى جانب شروط أجر جيّدة بالإضافة إلى بعض الامتيازات.

بدأ التغيير في طريقة التشغيل في فرع الصحافة لدى عاموس شوكن، صاحب صحيفة "هآرتس"؛ فقد أسّس شوكن عام ١٩٨٤ صحيفة "حدشوت"، وهي الصحيفة التجارية الأولى التي جرى فيها تشغيل جميع الصحفيين بموجب اتفاقيات فردية. وقد فشلت محاولة العاملين في "هآرتس" في تلك الفترة محاربة "الأخ الصغير" من أجل وقف طريقة التشغيل هذه. ومن ضمن محاولاتهم تلك، سدّ العاملون الطريق أمام إخراج أعداد "حدشوت" من المطبعة، ولكن شوكن دفع أجرة طائرات هليكوبتر أخرجت الصحيفة من فوق رؤوس المتظاهرين. ورغم أن صحيفة "حدشوت" جرى إغلاقها عام ١٩٩٣

لم تردّد نقابات الصحفيين الثلاث على التغييرات الجارية في سوق الإعلام، ولم تحاول تجديد نشاط اللجان في الصحف، ولم تناضل من أجل اتفاقيات جماعية جديدة. وظلّت عملياً تمثل فقط الصحفيين العاملين في سلطة الإذاعة والذين أصبحوا فجأة أقلية بين الصحفيين. لقد تمتّع الصحفيون بالوفرة التي عرضها عليهم عالم الصحافة على أساس فردي وتبنّوا المقاربة القائلة أن الصحافة هي مهنة تنافسية وفردانية بطبيعتها وأن الاتفاقيات الجماعية غريبة عنها وغير ملائمة لها. وهكذا حين بدأت الأزمات التي وصفت أعلاه تعصف بالصحافة في مطلع العقد الثاني من القرن الـ٢١، وحين ازداد العمل وتآكلت الأجور، وصلنا إلى وضع لم يكن فيه الصحفيون منظمين في نقابات، باستثناء الصحفيين العاملين في سلطة البث.

تناضل من أجل اتفاقيات جماعية جديدة، وظلّت عملياً تمثل فقط الصحفيين العاملين في سلطة الإذاعة والذين أصبحوا فجأة أقلية بين الصحفيين. لقد تمتّع الصحفيون بالوفرة التي عرضها عليهم عالم الصحافة على أساس فردي وتبنّوا المقاربة القائلة أن الصحافة هي مهنة تنافسية وفردانية بطبيعتها وأن الاتفاقيات الجماعية غريبة عنها وغير ملائمة لها.

وهكذا حين بدأت الأزمات التي وصفت أعلاه تعصف بالصحافة في مطلع العقد الثاني من القرن الـ٢١، وحين ازداد العمل وتآكلت الأجور، وصلنا إلى وضع لم يكن فيه الصحفيون منظمين في نقابات، باستثناء الصحفيين العاملين في سلطة البث. نشأت منظمة الصحفيين رداً على فشل نقابات الصحفيين القديمة. ومنذ أن ظهرت المنظمة داخل الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية) عام ٢٠١١، أصبحت تمثل معظم الصحفيين العاملين في الإعلام المركزي في إسرائيل، وكذلك الصحفيين العاملين في وسائل إعلام محلية أصغر. وخاضت المنظمة نضالات عمالية في عدد كبير من وسائل الإعلام، وكان لها تأثير على سنّ القوانين، ووقّعت عدداً من الاتفاقيات الجماعية الجديدة، وأعادت إلى الصحفيين الثقة بقوة العمل المنظم.

## ظروف عمل جيّدة كخطوة على الطريق إلى حرية الصحافة

لأول وهلة، يبدو أنه لا حاجة لأن نشرح لماذا تسعى منظمة الصحفيين إلى تحسين ظروف التشغيل في فرع الصحافة، فهذه هي بالضبط وظيفة كل منظمة عمالية مهما كانت، ولكن في حالتنا فإن السعي إلى توقيع اتفاقيات جماعية لصالح العاملين هو أيضاً

جزء من النضال من أجل حرية الصحافة ومن أجل الصحافة المهنية. ما المقصود من ذلك؟

حسب وجهة النظر التي ترشد المنظمة منذ تأسيسها، فإنه حين كانت ظروف عمل الصحفي أفضل كان يستطيع القيام بعمله على نحو أفضل؛ والصحافي الموجود في خوف مستمر من الفصل هو صحافي لن يتجرأ على تغطية مواضيع تجلب إليه اهتماماً سلبياً من قبل صاحب وسيلة الإعلام أو من جانب الإدارة أو الناشرين؛ والصحافي الذي ينتقل من وظيفة إلى أخرى أو ينتقل بين وسائل إعلام مختلفة كل ثلاث - خمس سنوات، وغالباً دون فترة تطابق وبدون تأهيل مهني للوظيفة - لن يستطيع أن يصبح مهنيّاً في مجاله ولن يفهمه فهماً عميقاً كما لن يكون بمقدوره أن يبني علاقات مع مصادر كافية لكي يحقق بعمق في ظواهر الفساد أو الإدارة غير السليمة؛ والصحافي الملزم بإعداد كمية كبيرة جداً من الأخبار يومياً لن يتمكن من فحصها بشكل جذري، وسيصل أكثر من مرّة إلى وضع يكون فيه ناسخ بيانات للإعلام. ومن يتقاضى راتباً متدنياً في الصحافة سيجد نفسه ولأكثر من مرّة مضطراً لإكمال دخله بالعمل كناطق بلسان أو عامل في العلاقات العامة.

تسعى الاتفاقيات الجماعية الجديدة التي توقع في السنتين الأخيرتين في عالم الصحافة إلى تغيير هذه النزعة. وأفضل مثال على ذلك نجده في الاتفاق الجماعي الذي جرى التوقيع عليه في شهر تشرين الأول هذا العام مع صحيفة "يديعوت أحرونوت". فبعد أن نجحت الصحيفة في تصفية العمل المنظم في سنوات التسعينيات، وبعد أن خاضت مؤخراً نضالاً قضائياً طويلاً ضد منظمة الصحفيين ورفضت طيلة سنين الاعتراف بها كمنظمة تمثل الصحفيين (إلى أن خسرت القضية في محكمة العمل) - وقّعت الصحيفة في نهاية





الصحافة الإسرائيلية في الحرب: إما التجنّد، وإما التجنّد.

صحافيين مستقلين (free lancer) – علماً بأنهم يعملون كأجبرين ولكن بدون حقوق – وغير ذلك. ومع ذلك، لا يجوز أن نتوقع أن يكون التغيير ملموساً في وسائل الإعلام بشكل فوري، فالأمر يستغرق وقتاً حتى تصبح هذه الاتفاقيات من نصيب عموم الصحافيين في إسرائيل. وهناك حاجة إلى وقت إضافي حتى يذوّت الجميع أهمية هذا الدفاع ويباشروا السماح لأنفسهم بإعداد تقارير أو الإعراب عن مواقف لا تتناسب مع إملاءات أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على الإعلام. هذه العملية طويلة الأمد، ونحن في بدايتها، والأزمات الاقتصادية والهجمات السلطوية على الصحافة سوف تعرقها، ولكن الاتجاه واضح ومطمئن.

### إعادة بناء آداب المهنة:

#### النشر مدفوع الأجر والتجنّد للحرب

في مقابل مواجهة أرباب العمل من أجل تحسين ظروف عمل الصحافيين، تسعى منظمة الصحافيين إلى العمل من أجل صحافة مهنية وأكثر حرّية. هذا المجال مركّب ومُراوِغ، وتتداخل فيه تهديدات للإعلام من الخارج مع مشاكل الإعلام البنيوية.

وهكذا على سبيل المثال، لا شك أن المنظمة ملزمة بتوفير الحماية للصحافيين إزاء تنكيل الشرطة أو مبادرات التشريع. احتجّت المنظمة

المطاف على اتفاق جماعي يمنح الصحافيين ضماناً في العمل لا مثيل له في فرع الصحافة في إسرائيل اليوم.

أحد الأمور المهمّة والمثيرة للاهتمام في هذا الاتفاق هو الهيئة الجديدة للفصل، المنصوص عليها في الاتفاق. هذه الهيئة تمنع عملياً إدارة "يديعوت أحرونوت" من فصل صحافي بين لحظة وأخرى ولأسباب تعسفية، وهناك "فترة اختيار" بين جلسة الاستماع الأولى التي يجري عقدها للعامل وإمكانية فصله. العامل الذي يدعى إلى جلسة الاستماع يحق له أن يعرف المشاكل التي تجدها الإدارة في عمله، حيث يجب أن يدور الحديث عن مشاكل واضحة وقابلة للقياس، وتوفر له مدّة ثلاثة أشهر يستطيع خلالها تحسين وإصلاح ما يُطلب إصلاحه. وفي نهاية الأشهر الثلاثة يكون للإدارة مبرر لفصل العامل فقط إذا أظهرت أنه لم يحسّن طرقه في القضايا التي أثّرت في جلسة الاستماع الأولى.

تخلق هذه الهيئة عملياً حماية تتيح للصحافي مجالاً للتنفس، وتُلزم بالشفافية لدى المشغل بخصوص الأسباب الحقيقية التي بسببها يريد فصل أي شخص. وهكذا يتعرّز الدفاع عن الصحافيين. وتحاول منظمة الصحافيين اليوم إدراج هذا البند في الاتفاقيات الجماعية في كل الفرع، وذلك إلى جانب مطالب أخرى من شأنها أن تعزّز مكانة الصحافي وتحسّن عمله، ومن ضمنها التأهيل المهني وتحديد ساعات العمل ووقف تشغيل الصحافيين باعتبارهم

في الأشهر الأخيرة عدّة مرّات في أعقاب اعتقال الصحفيين، ومن ضمنهم الصحفي الحيفاوي مجد كيّال، الذي اعتقله الشاباك بعد أن سافر للمشاركة في مؤتمر عقده صحيفته في بيروت، والصحافية جالي جينات التي اعتقلت حين كانت توثق عنف الشرطة خلال إحدى المظاهرات. كما احتجّت المنظمة على اعتداءات أفراد الشرطة على المصورين في القدس الشرقية، وعلى اقتحام الشرطة محطة التلفزيون الفلسطيني، وعارضت طلب الشرطة بأن يسلم المصورون الصحفيون صوراً لراشقي الحجارة خلال مواجهات مع الشرطة. وبالأسلوب نفسه تشارك المنظمة أيضاً في نقاشات الكنيست المتعلقة بسنّ القوانين التي من شأنها تقييد حرية التعبير.

ولكن، ماذا نفعل حين يكون الاعتداء على العمل الصحفي ناتجاً عن وسائل الإعلام نفسها؟ حين أنظر إلى الإعلام الإسرائيلي اليوم أشعر أن هناك مشكلتان أساسيتان موجودتان في مركز عمل هيئات تحرير الأخبار وتسببان ضرراً كبيراً للجمهور الذي يعتمد على الصحافة كمصدر للمعلومات؛ وليس من الواضح تماماً كيف وهل من المفروض أن يجيب العمل المنظم على هذه المسألة.

المشكلة الأولى هي الاعتماد المتزايد في وسائل الإعلام على النشر مدفوع الأجر مباشرة أو بشكل غير مباشر. في السنوات الأخيرة تعاني الصحافة الإسرائيلية أكثر فأكثر من تقارير أو أقسام يجري بيعها لكل من يدفع أكثر. بدأت هذه الظاهرة في المواقع الإخبارية وانتشرت حتى وصلت إلى البرامج الصباحية في التلفزيون التجاري، وهي متفشية اليوم أيضاً في الصحف المطبوعة المركزية مثل "يديعوت أحرونوت". تكشف مجلة "العين السابعة" بشكل روتيني عن حالات تشتري فيها شركات خاصة أو مكاتب حكومية تغطية إعلامية مؤيدة لمنتجاتها أو مبادراتها، دون أن يعلم قراء وسائل الإعلام أن التقارير التي يرونها في الصحف ممولة ممن يغطيهم التقرير ويتحدث عنهم. عندما تصبح الصحافة أكثر اعتماداً على ناشري الإعلانات، وحين تنخفض أسعار الإعلانات (ومن ضمن ذلك بسبب نشاطات صحيفة "يسرائيل هَيوم"، كما ذكرنا)، وحين يكون الصحفيون أنفسهم شركاء نشيطين في مثل هذه الأعمال، وفي غياب مؤسسة مهنية تستطيع فرض قواعد آداب المهنة الصحافية على وسائل الإعلام – كيف يمكن وضع حدّ للترويج الخفي المبطن؟

الجواب، في نظري، موجود إلى حدّ كبير في الاتفاقيات الجماعية. فإذا ما نجحنا في منح الأمن للصحافيين إزاء الفصل التعسفي يستطيع هؤلاء وبسهولة رفض التعاون مع التقارير التي جرى

شراؤها بالمال. وفي مقابل هذه الخطوة، إذا ما نجحنا في توفير التأهيل الذي يعلم الصحفيين قواعد آداب المهنة، وإذا ما نجحنا في تعزيز مكانة مجلس الصحافة ومنحه صلاحيات فرض القواعد على وسائل الإعلام – فمن الممكن أن نستطيع البدء في وقف الانهيار. المشكلة الثانية التي تتفاقم في الصحافة الإسرائيلية هي التجند "الوطني" إلى جانب الدولة والجيش في الحروب وفي تناول الاحتلال. تشعر الصحافة الإسرائيلية دائماً، وبشكل أقوى وأكثر بروزاً منذ دخول "يسرائيل هَيوم" الساحة، أن هناك حاجة للتجنّد إلى جانب الجيش والامتناع عن توجيه النقد له وقت الحرب.

كانت الحرب الأخيرة في غزة الحرب الأولى التي لم يكن فيها لوسائل الإعلام المركزية أيّ مراسل يقدم التقارير بشكل دائم من داخل القطاع، باستثناء المراسلين الذين دخلوا غزة على متن الدبابات. كان الوضع متطرفاً جداً، حيث أن اثنين من كبار المراسلين في القناة ٢ ذكرا مؤخراً أنهما تلقيا وقت الحرب محادثات هاتفية من مكتب رئيس الحكومة تطلب منهما إظهار المزيد من الهدم في غزة. لماذا؟ لأن القليل من التقارير حول القتل والدمار في غزة وصلت إلى إسرائيل وأن الحكومة تخشى أن يشعر الجمهور بأنها "لا تعمل بشكل كافٍ" في قطاع غزة. وفي القناة ٢ لم يستجيبوا لهذا الطلب.

وفي المقابل اضطرّ جدعون ليفي، الصحفي في "هآرتس"، إلى تشغيل حارس شخصي لحمايته، وذلك بعد أن أدّت مقالاته ضدّ الحرب إلى تعرّضه لتهديدات بالقتل، في حين ألغى مئات المشتركين في "هآرتس" اشتراكاتهم في الصحيفة احتجاجاً على مقالات ليفي. وزير المالية، يئير لبيد، كان قد نشر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" نداءً للمواطنين يدعوهم فيه إلى إلغاء الاشتراك في "هآرتس". الموقع الإخباري الكبير "والاه" أطلق حملة تسويق بعنوان "إسرائيلي أولاً"، وقد تفاخر محرر الموقع، يئون مجال، بأنه امتنع عن نشر قصص تمسّ بالروح المعنوية العامة. كما أقال مجال ناقدًا تلفزيونيًا انتقد ضابطاً في الجيش. وفي برّ السبع جرى توبيخ رئيس التحرير في صحيفة محلية بعد أن نشر تقريراً تضمّن نقداً بسبب عدم تحصين القرى البدوية في النقب، وقد جرى فصله من العمل لاحقاً. وباستثناء "هآرتس" لم تنشر أي وسيلة إعلام تقارير بشكل متواصل عن سياسة قتل عشرات العائلات داخل منازلها جرّاء القصف المركز، ولم تكن الرقابة هي السبب في ذلك، ولا القيود القانونية أو المشاكل الفنية في الحصول على المعلومات – وإنما بسبب اختيار الرقابة الذاتية.

كانت الحرب الأخيرة في غزة الحرب الأولى التي لم يكن فيها لوسائل الإعلام المركزية أي مراسل يقدم التقارير بشكل دائم من داخل القطاع، باستثناء المراسلين الذين دخلوا غزة على متن الدبابات. كان الوضع متطرفاً جداً، حيث أن اثنين من كبار المراسلين في القناة ٢ ذكرا مؤخراً أنهما تلقيا وقت الحرب محادثات هاتفية من مكتب رئيس الحكومة تطلب منهما إظهار المزيد من الهدم في غزة. لماذا؟ لأن القليل من التقارير حول القتل والدمار في غزة وصلت إلى إسرائيل وأن الحكومة تخشى أن يشعر الجمهور بأنها "لا تعمل بشكل كافٍ" في قطاع غزة. وفي القناة ٢ لم يستجيبوا لهذا الطلب.

أن يخلق مزاجاً صحافياً جديداً يكون قادراً على إحداث التغيير أيضاً في طريقة تغطية الاحتلال. صحافيون كثيرون يحملون مواقف نقدية تجاه الحكومة أشد من تلك التي تظهر في وسائل الإعلام التي يعملون فيها. إذا ما شعر هؤلاء بأنهم أقوى وأكثر أمناً واستقراراً في أماكن عملهم وأنهم مدعومون من زملائهم في إصرارهم على القيام بعمل مهني وأساسي وغير مساوم، فإن الأمر قد ينعكس في هذا الموضوع أيضاً. وإذا ما استعرنا كلمات أورن بريسكو، ربما سنحظى برؤية ازدهار الكرز في الإعلام والذي سيستمر ليس أياماً قليلة – بل طيلة السنة كلها.

[ترجمه عن العبرية: محمد كيال]

هل يستطيع العمل المنظم في الصحافة تغيير هذا الأمر أيضاً؟ وهل تشمل وظيفة منظمة العاملين العمل من أجل تغيير الخيارات المهنية لدى الناشرين وأرباب العمل والمحررين والمراسلين؟ أعتقد أن الجواب نعم. خلال شهر تشرين الثاني عقدت المنظمة بالتعاون مع أقسام الإعلام في كل الجامعات الإسرائيلية سلسلة مؤتمرات طوارئ تناولت التهديدات لحرية التعبير والتغطية الصحافية وقت الحرب. كما تناول مؤتمر آخر اقتصر على الصحافيين فقط، وبشكل استثنائي، أسئلة ظهرت بعد الحرب بخصوص أسلوب تغطية عمليات الجيش وعمليات الجانب الفلسطيني، وذلك في محاولة للبدء ببلورة قواعد تصحح التشويهات في الإعلام اليوم.

هذه هي بداية طريق طويل، ويجب القول إن التغطية الإعلامية المنحازة بالنسبة للاحتلال كله هي قبل كل شيء صورة تعكس الوضع القانوني القائم، الذي يشمل أنظمة قوانين منفصلة لليهود والفلسطينيين في المناطق المحتلة التي شطبها الإعلام، حيث أن هناك تغطية من نوع معين للمستوطنين وتغطية من نوع آخر للفلسطينيين. كما أن التغطية ناجمة عن الانحراف نحو اليمين الذي يعيشه الجمهور الإسرائيلي كله، في الوقت الذي يخاف فيه الإعلام – الذي يعتبره الجمهور الواسع يسارياً – من أن يصبح غير ذي شأن بالنسبة للجمهور.

تغيير المواقف السياسية للصحافيين أو الجمهور ليس جزءاً من المهام التي انتدبت لها منظمة العاملين، ولا يجب أن يكون الأمر كذلك. ومن الواضح أيضاً أن أعضاء المنظمة لديهم آراء سياسية متنوعة، وهذا أمر جيد. وبالرغم من ذلك، فأنا أعتقد أن الإصرار على الالتزام بالمعايير الصحافية والمهنية والتغطية العادلة التي تحاول نقل القصة الكاملة لجمهور القراء والمشاهدين – سوف يستطيع